بيان صحفي مشترك

الاتحاد الأفريقي يعقد مؤتمراً إقليمياً لمكافحة الاتجار بالبشر
والتهريب في القرن الأفريقي

الخرطوم- السودان- 13 أكتوبر 2014: أنطلقت بدار الشرطة بالخرطوم صباح اليوم فعاليات المؤتمر الاقليمي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم في منطقة القرن الافريقي، بحضور خبراء الإتحاد الافريقي ووكالات الامم المتحدة وممثلين لدول القرن الافريقي، والشركاء من الدول والمنظمات.

حيث نظم الاتحاد الافريقي المؤتمر بالتعاون مع السودان والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، بشكل اساسي يهدف المؤتمر لبحث آفاق التعاون بين دول الإقليم، فيما يتعلق بمعالجة قضايا وتحديات الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من وبين دول القرن الأفريقي، ومن ثم الخروج برؤية مشتركة لمعالجة القضية.

خاطب الجلسة الإفتتاحية السيد وزير العدل محمد بشارة دوسة، مؤكداً إلتزام جمهورية السودان بالتعاون ودعم الجهود الجماعية لدول الاقليم والعالم في التصدي لهذه الظاهرة، وكشف أن السودان سنّ قانوناً لمكافحة الإتجار بالبشر في مارس 2014، كما وتم تضمين العديد من البنود في دستور السودان الانتقالي للعام 2005، الى جانب تعديل قانون اللجوء لعام 2014، وتأتي هذه الجهود من السودان بهدف توفير مزيد من الحماية للافراد من ظاهرة الإتجار بالبشر.

وأشار الوزير للجهود التي تبذلها حكومة السودان لمجابهة التحديات المتنامية للإتجار بالبشر، والتي من بينها إنشاء نيابات متخصصة للتحقيق في جرائم الاتجار بالبشر، أيضاً أنشا السودان اللجنة الوطنية للحماية، وأوضح أنه خلال السنوات الأخيرة إتخذت الهجرة غير الشرعية بعداً جديداً خطيراً ، فقد تحولت من مجرد مغامرات فردية لتحسين أوضاع المهاجرين الي السودان أو اتخاذه معبراً إلى دول أوربا، أو هرباً من الحروب والنزاعات المسلحة والمجاعات، إلى نشاط منظم تديره شبكات أجنبية تشرف على تهريبهم عبر الحدود السودانية نظير أموال طائلة واستغلال غير إنساني لوضعهم غير الشرعي ، أي أصبحت ضرباً من ضروب الاتجار بالبشر، مضيفاً بأن الراهن الآني يقتضي إنشاء مركزاً إقليمياً لمكافحة الإتجار بالبشر في السودان وبدعم المجتمع الدولي، ليخدم كافة حكومات ودول الإقليم مع تزايد تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين إلى السودان كدولة مقر ومعبر لهذه الموجات، لما توافر للسودان من خبرات تراكمية في التصدي لهذه الظاهرة عبر الأربعة مبادئ الدولية الأساسية وهي المنع، الحماية، الملاحقة والمعاقبة، مضيفاً بأن الأجهزة الأمنية في السودان تصدت عبر كل المنافذ الحدودية للمهربين وأحبطت الكثير من محاولات التهريب من معسكرات اللاجئين وأنقذت الكثير من ضحايا الاتجار بالبشر وحمت الضحايا المحتملين ولاتزال جهود القوات الأمنية مستمرة علي طول البلاد.

وفي كلمة السيد ألوالي مايغان مدير إدارة الشئون الاجتماعية بالاتحاد الافريقي، أمام المؤتمر أكد بتواصل التزام الاتحاد الافريقي تجاه مواجهة تحديات الاتجار بالبشر، والتزام الاتحاد الافريقي بمساعدة الدول الاعضاء في معالجة هذه القضية الملحة، كما وأشار إلي الأطر والمبادرات التي تبناها الاتحاد الافريقي في هذا السياق وهي خطة عمل واغادوغو واطار سياسات الهجرة لافريقيا في العام 2006، ومبادرة مفوضية الاتحاد الافريقي ضد الاتجار بالبشر في العام 2009، حيث أن هذه المبادرات ساعدت العديد من دول القارة لتبني وسن تشريعات ضد الاتجار بالبشر فيما بين العام 2003 والعام 2010، وبناءً علي ذلك بات بالإستطاعة تطبيق الملاحقة القانونية للمتاجرين، آملاً بأن يؤدي هذا لإنقاذ المزيد من الضحايا وحمايتهم.

وذكر السيد مايغان بأنه وعلي الرغم من فاعلية هذه المبادرات الا أن جريمة الاتجار لاتزال في انتشار في القارة وبشكل اكبر في القرن الافريقي، وأن العديد من الدول في القليم لم تصادق علي قانون الاتجار بالبشر او لم يتم تطبيقه بشكل فعلي ضمن القوانين والتشريعات الوطنية، حاثاً هذه الدول علي بذل مزيد من الجهود والتعاون فيما بينها في هذا السياق.

من جانبه قال السيد أشرف النور المدير الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية، أن التعامل مع ظاهرة الاتجار بالبشر والتهريب يتطلب تعاونا وثيقاً، وتبادلاً للمعلومات، الي جانب عمليات مشتركة مع المجتمع الدولي، مضيفاً أن اللاجئين والمهاجرين وطالبي الجوء يحتاجون لتوفير الحماية القصوي لهم، مؤكداً علي اهمية عقد هذا المؤتمر حيث يستطيع كل الشركاء وأصحاب المصلحة أن يعززوا الهياكل والعمليات التي تجري بالفعل وتحديد نوع الاستجابة المطلوبة للتعامل مع الظاهرة.

المتحدثة بإسم المفوضية السامية لشئون اللاجئين السيدة آن إكونتير نائب مدير المفوضية لمكتب افريقيا، أشرت لمركزية نظام الحماية الدولية واستجابته لأي مبادرات تهدف لمعالجة ظاهرة الاتجار بالبشر في القرن الافريقي. مؤكدةً للحوجة الماسة لشراكة قوية بين جميع اصحاب المصلحة في اطار مبادرة الاتحاد الافريقي. ودعت لمزيد

من الحوار بين دول الاقليم حول سبل تنسيق وتوحيد الجهود الرامية لتعامل مع الظاهرة وايجاد خطة عمل واستراتيجية عاجلة بخصوص مكافحة الاتجار بالبشر ، وأكدت أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين مستعدة تماما لتقديم كل مساعدة ممكنة لكل الحكومات المشاركة في المؤتمر في مهمتها الصعبة في التصدي للاتجار بالبشر وتهريبهم، مع ضمان توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء السياسي والفئات الاخري المعرضة للخطر.

وسوف تتركز النقاشات خلال اجتماعات الخبراء خلال يومين علي قضايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، كما وسيعمل الخبراء علي صياغة رؤية واضحة يتم الدفع بها الي الامام، وترجمة مختلف الادوات والمعايير المشتركة للدول المشاركة من اجل الوقاية من الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وبحث سبل الملاحقة القانونية للمتاجرين والمهربين، وتقديم المساعدة لضحايا الاتجار والتهريب من المهاجرين من طالبي اللجوء السياسي، الي جانب وضع حزم وخطط قوية ووضعها امام الوزراء لإعتمادها.

حيث أن المؤتمر الاقليمي لمافحة الاتجار بالبشر يجمع وفوداً من دول القرن الافريقي والشركاء واصحاب المصلحة، حيث يضم المؤتمر الإتحاد الافريقي، السودان، مصر، ارتريا، أثيوبيا، جيبوتي، كينيا، جنوب السودان، الصومال، ايطاليا، ليبيا، مالطا، النرويج، تونس، المملكة العربية السعودية ، اليمن، سويسرا، المجموعة الاقتصادية الاقليمية، جامعة الدول العربية، الانتربول، الاتحاد الاوروبي.

ومن المزمع أن يتم عرض نتائج إجتماعات الخبراء والمسئولين رفيعي المستوي لإقراراها والمصادقة عليها، في المؤتمر الوزاري المقرر عقده يوم الخميس 16أكتوبر 2014.